

القرار ٢٢٦٠ (٢٠١٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٦٠٧ المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/
يناير ٢٠١٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في كوت ديفوار، ولا سيما
القرارات ٢٢٢٦ (٢٠١٥) و ٢٢١٩ (٢٠١٥)، وبيانات رئيسه بشأن الحالة في
كوت ديفوار، والقرار ٢٢٣٩ (٢٠١٥) المتعلق بالحالة في ليبيا، والقرار ٢٢٢٧ (٢٠١٥)
المتعلق بالحالة في مالي،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
(S/2015/940)، بما في ذلك توصيته بشأن التقليل من حجم عملية الأمم المتحدة في
كوت ديفوار،

وإذ يرحب بنجاح الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٥ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠١٥، باعتبارها خطوة حاسمة في توطيد السلام والاستقرار في كوت ديفوار على
المدى الطويل، وإذ يشيد بحكومة كوت ديفوار لتهيئتها بيئة مواتية لإجراء عملية انتخابية
حرة ونزيهة وشفافة وسلمية، وإذ يشيد كذلك بالعمل الذي قامت به اللجنة الانتخابية
المستقلة للإشراف على هذه العملية الانتخابية وبالذور المهم الذي قامت به قوات الأمن
الإيفوارية لحفظ الأمن في الفترة الانتخابية، وإذ يهنئ شعب كوت ديفوار على ما أبداه من
تمسك قوي بالسلام والديمقراطية،

وإذ يرحب بالتقدم المستمر والمهم الذي أحرز في كوت ديفوار على طريق المصالحة
والاستقرار والأمن والعدالة والانتعاش الاقتصادي، وإذ يشجع على مواصلة الجهود المبذولة
في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال تعميق علاقات الشراكة بين حكومة كوت ديفوار



ووكالات الأمم المتحدة المعنية، وإذ يقر بأنه حتى وإن أحرز هذا التقدم لا تزال ثمة بعض الهشاشة،

وإذ يرى أن الحالة في كوت ديفوار لا تزال تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر خفض الحد الأقصى المأذون به للعنصر العسكري من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من ٤٣٧ ٥ إلى ٤٠٠ ٤ من الأفراد العسكريين بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦؛

٢ - يشير إلى طلبه إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ تقريرا يتضمن توصيات بما يتسق والفقرة ٢٥ من القرار ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، ويعرب عن اعتزامه النظر في هذه التوصيات على وجه السرعة، مراعيًا الحالة في كوت ديفوار؛

٣ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.